



نحو قانون انتخاب عادل



من أجل تمثيل حقيقي للنساء والشباب داخل مجالس الهيئات المحلية

تم التوافق على هذه التعديلات خلال اللقاءين الوطنيين الخامس والسابع للنساء اللذين نظّمتهما «مفتاح» في العامين 2013 و 2016، كما تم التوافق عليها بعد ذلك من خلال الأمانة العامة للفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم بلورة هذه الوثيقة من خلال لجنة استشارية مصغرة من الخبراء في المجال.

تم تحديد الاحصائيات الواردة في النص استناداً إلى إحصائيات لجنة الانتخابات المركزية.

تم إصدار هذه النشرة / الانفوجرافك من خلال مشروع "دعم المشاركة السياسية للمرأة في الحكم المحلي من خلال تعزيز المساواة ما بين الجنسين" المنقذ من خلال برنامج تمكين النساء في صنع القرار في الشرق الأوسط التابع لـ GIZ بتفويض من BMZ.



Implemented by giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

تخفيض نسبة الحسم إلى 5%

نسبة الحسم هي الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط القانون الحصول عليها من قبل الحزب أو «القائمة الانتخابية» ليكون له حق المشاركة في الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في الانتخابات.



تحديد نسبة الحسم

نسبة الحسم في انتخابات المجالس المحلية 8% من الأصوات الصحيحة وفقاً لقانون الانتخابات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته.

إن تخفيض نسبة الحسم في الانتخابات المحلية من 8% إلى 5% سيعزز التمثيل لكافة القوائم، حيث حرمت نسبة الحسم 8% في انتخابات مجالس الهيئات المحلية 2017 أكثر من 18 قائمة من القوائم التي تقدمت للترشح من الفوز بمقعد واحد، من ضمنها قوائم مستقلة وقوائم تمثل فئات مهمشة ونساء.

نسبة الحسم حرمت القائمة النسائية في الخليل 2012 من الفوز في انتخابات مجالس الهيئات المحلية لبلدية الخليل، حيث حصلت على 6% فقط من الأصوات.

تخفيض نسبة الحسم إلى 5% سيشجع العديد من النساء والشباب والمستقلين على تشكيل قوائم خاصة والمشاركة الفاعلة في الانتخابات، وسيضمن التعددية في الجنس (النوع)، والعرق، والسن داخل مجالس الهيئات المحلية، وبالتالي فإنه نص مساند لزيادة الكوتا النسائية.



حيث أن تخفيض نسبة الحسم من 8% إلى 5% في الهيئات المحلية من شأنه أن:



نسبة الحسم



● يمنح الفئات الضعيفة والمهمشة الفرصة من تمثيلها في مجالس الهيئات المحلية، وبالتالي فإن العائلات الصغيرة والأفراد المستقلين أو المنتمين إلى الفصائل الفلسطينية الصغيرة سيتاح لهم/ن الفرصة للتصويت والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات في القضايا التي تؤثر على حياتهم/ن اليومية.

● سيتمنع سيطرة واستحواد العائلات الكبيرة على صناعة القرار داخل مجالس الهيئات المحلية، ويشجع العائلات الصغيرة على ممارسة حقها الديمقراطي في صنع القرار.

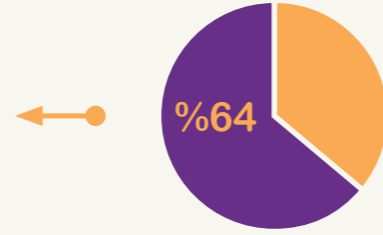
%8

%5

تخفيض سن الترشح لانتخابات الهيئات المحلية إلى 21 عام

إحدى المؤشرات حول المشاركة الشبابية: المشاركة في الانتخابات كناخبين ومرشحين⁴

يشكل الشباب (أقل من 40 عاماً) أي ما نسبته **64%** من المسجلين للانتخابات (لجنة الانتخابات المركزية).



نتائج الانتخابات المحلية 2017 حسب الفئة العمرية:

أكثر من 55	(55-46)	(45-36)	(35-25)
فاز 543 أي ما نسبته 16.8%	فاز 952 أي ما نسبته 29.4%	فاز 928 أي ما نسبته 28.7%	فاز 812 أي ما نسبته 25.1%

إجمالي عدد الفائزين من جميع الفئات العمرية 3,235 الفائزون في الانتخابات وبالتزكية

توفير بيئة ضامنة للمشاركة يعزز من مشاركة الشباب: تخفيض سن الترشح كمقترح



أثر تخفيض سن الترشح من 25 إلى 21 عام

- سيضمن استهداف وتلبية احتياجات قطاع كبير من سكان المجتمع المحلي.
- سيوفر البيئة الحاضنة للأفكار المعاصرة والخلاقة ويجسر الهوة المعرفية بين الأجيال.
- سيعزز من المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات كناخبين ومرشحين وخاصة الشبابات.
- سيزيد من فرص ظهور/ فرز قيادات شابة في المجتمع الفلسطيني وانخراطهم بالشأن العام.
- سيزيد من نسبة فرصة قيادة الشباب لإدارة الخدمات المقدمة برؤية تنموية فاعلة.
- سيعزز من المشاركة السياسية للشباب والشابات في الأحزاب السياسية.

تمثيل النساء في مجالس الهيئات المحلية بنسبة 30% على الأقل

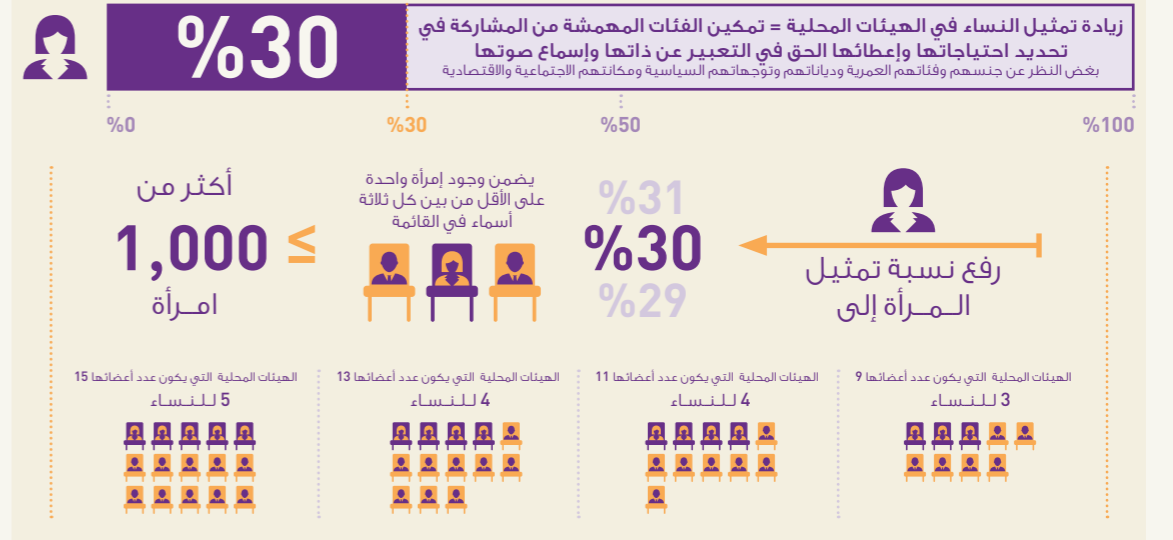
إن مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)¹ سيدفع باتجاه سياسات ملزمة تؤدي إلى المناصفة لكلا الجنسين في المشاركة السياسية وعلى كل المستويات، ويعتبر قرار المجلس المركزي الفلسطيني وميثاق الشرف الذي وقعت عليه الفصائل الفلسطينية واحداً من أهم الخطوات لتوطيد الاتفاقية وترجمتها بالقوانين الوطنية.^{3,2}



تمثيل النساء في انتخابات المجالس المحلية 13 أيار 2017

أى ما نسبته **21.2%** = **3,235** عضو مجلس محلي إجمالي عدد الأعضاء الفائزين **685** امرأة عدد النساء الفائزات بالتزكية والانتخاب

انعكاسات رفع نسبة تمثيل النساء



رفع نسبة الكوتا النسائية من 20% إلى 30% في مجالس الهيئات المحلية يعني:

- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة.
- التشجيع على زيادة تمثيل النساء وانخراطهن في الأحزاب السياسية والشأن العام.
- تخطيط استراتيجي فعال لمجالس الهيئات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ظهور النساء في الحيز العام سيزيد من فرص دمجهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4 نصت المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل إنسان بالمشاركة في الشؤون العامة إما مباشرة أو عبر ممثليه المختارين بحرية. وأن حرمان شريحة من المواطنين من حقوقهم السياسية يشكل اعتداء صارخاً على حقوقهم الأساسية التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني.

1 المادة (4) من الاتفاقية الدولية للإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). إذ جاء فيها « لا يعتبر اتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، وأوصت لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 1988 بأن « تزيد الدول الأطراف من استخدام تدابير خاصة مؤقتة مثل إجراءات إيجابية أو معاملة تفضيلية أو نظم للحصص من أجل تعزيز إدماج المرأة في التعليم والاقتصاد والسياسة والعمالة.»
2 يؤكد المجلس المركزي الفلسطيني على ضرورة تحقيق المساواة الفعلية للمرأة وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، وأن لا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%. (الدورة السابعة والعشرون 4-5 آذار 2015).
3 المادة (17) من قانون الانتخابات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته أكدت على تمثيل النساء في الهيئات المحلية. حيث يتم تخصيص مقعدين في الهيئات المحلية التي عدد أعضائها يتضمن (13,11,9) مقعداً وتخصيص ثلاثة مقاعد للهيئات المحلية التي تتضمن (15) مقعداً.